

Distr.: General
8 January 2015
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون
البند ٤٤ من جدول الأعمال
مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

رسالة مؤرخة ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة
الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومي، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه النشرة الصحفية التي
أصدرتها حكومة جمهورية الأرجنتين اليوم بمناسبة مرور عام آخر على احتلال المملكة
المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية غير المشروع لجزر مالفيناس (انظر المرفق).
وأرجو أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة،
في إطار البند ٤٤ من جدول الأعمال، بشأن مسألة جزر مالفيناس.

(توقيع) ماريا كريستينا برسيغال
السفيرة
الممثلة الدائمة



الرجاء إعادة استعمال الورق

140115 130115 15-00147 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والإسبانية]

النشرة الصحفية

في ٣ كانون الثاني/يناير ١٨٣٣، قامت القوات البريطانية باحتلال جزر مالفيناس، وطردت منها سكانها وسلطانها الأرجنتينية التي كانت قائمة هناك بصفة شرعية واستبدلتهم برعايا السلطة القائمة بالاحتلال. واحتجّت جمهورية الأرجنتين على الفور على هذا الاستخدام غير المشروع للقوة، الذي لا يزال متواصلاً، ولم تقبل به في أي وقت من الأوقات.

ومرة أخرى، تعيد حكومة الأرجنتين تأكيد حقوق جمهورية الأرجنتين السيادية غير القابلة للتصرف على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، التي هي جزء لا يتجزأ من إقليمها الوطني.

وقد تفاقم هذا الاحتلال الاستعماري البريطاني غير المشروع، الذي مضى عليه الآن ١٨٢ سنة، بسبب ما تبديه المملكة المتحدة من تجاهل واستفزاز نظراً لإصرارها على عدم استئناف المفاوضات المتعلقة بالسيادة وفقاً للولاية الحالية للأمم المتحدة، التي أنشئت بموجب قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠) وأقرّت بموجب تسعة قرارات لاحقة وبموجب أكثر من ٣٠ قراراً صادراً عن اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار. ومنذ ذلك الحين، أعادت عدة محافل إقليمية وإقليمية ثنائية تأكيد هذه الولاية.

وبالتوازي مع استمرار الاحتلال غير الشرعي لهذا الجزء من إقليم الأرجنتين، تواصلت المملكة المتحدة القيام بأنشطة انفرادية لاستكشاف الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة واستغلالها في المناطق البحرية الأرجنتينية المحتلة بصورة غير شرعية. وقد أفضت هذه الحالة، إلى جانب تزايد الوجود العسكري البريطاني باستمرار في جنوب المحيط الأطلسي، إلى إغراب عن القلق والاعتراض في المنطقة وفي مناطق أخرى من العالم.

وقد أجمعت منطقتنا على رفض الوجود العسكري البريطاني في جنوب المحيط الأطلسي. كما أعربت عن قلقها من الأنشطة الانفرادية المذكورة أعلاه بإصدار عدة إعلانات أثناء مؤتمرات قمة رؤساء الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها، وفي اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، وفي جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأثناء مؤتمر القمة الأيبيرية - الأمريكية. وأعربت مناطق أخرى

أيضاً عن تأييدها لاستئناف المفاوضات، مثلاً أثناء مؤتمر قمة بلدان أمريكا الجنوبية والبلدان العربية، ومؤتمر قمة أفريقيا وأمريكا الجنوبية.

وفي الآونة الأخيرة، اعترفت منظمة أمريكا اللاتينية لشؤون الطاقة ومجموعة الـ ٧٧ والصين صراحةً بحق جمهورية الأرجنتين في اتخاذ إجراءات قانونية تراعي مراعاة تامة القانون الدولي والقرارات ذات الصلة للتصدي لأنشطة الاستكشاف والاستغلال غير المأذون بها للمحروقات في مناطقها البحرية، بما في ذلك في جُرفها القاري.

وتشير الأرجنتين إلى أن عام ٢٠١٥ يوافق الذكرى السنوية الخمسين لاعتماد قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠)، الذي كان أول قرار يشير تحديداً إلى مسألة جزر مالفيناس. ونظراً إلى أن القرار يعترف بوجود نزاع على السيادة، فقد دعا الطرفين المعنيين إلى التوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات، مع مراعاة مصالح سكان الجزر.

وكما اعترفت بذلك المملكة المتحدة في عام ١٩٦٦ عند بدء عملية المفاوضات الثنائية بشأن السيادة على الجزر، هذه المفاوضات التي استمرت لمدة حوالي عقدين من الزمن، لا تزال جمهورية الأرجنتين مستعدة للتوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع بنفس الروح البناءة التي أبدت خلال السنوات التي تدارس فيها كلا البلدين عدة صيغ للتوصل إلى تسوية وفقاً للقرار الذي مرّ عليه ٥٠ عاماً.

وترحب الأرجنتين، بكثير من الارتياح، بالصلاحيات الكاملة لولاية الأمم المتحدة، وتود أن تغتنم هذه الفرصة لتشكر المجتمع الدولي على تعبيره عن تأييده القوي بمختلف أشكاله. وبالمثل، تود الأرجنتين أن تعيد تأكيد التزامها الراسخ بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، في ظل احترام القانون الدولي وتعددية الأطراف.

وبعد التذكير بمرور ١٨٢ عاماً على الاستيلاء على أراضيها، تعيد حكومة الأرجنتين مجدداً تأكيد استعدادها الدائم والصادق لاستئناف عملية التفاوض الثنائية مع المملكة المتحدة، نزولاً عند طلب المجتمع الدولي، من أجل إيجاد حل سلمي ونهائي لهذا النزاع على السيادة، وهكذا يُوضَع حد لهذه الحالة الشاذة التي لا تتفق مع تطور العالم المعاصر في مرحلة ما بعد الاستعمار.